

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك") الواردة على الصفحات ٥ إلى ٥٨ ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وقائمة الأرباح و الخسائر و الدخل الشامل الآخر ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية ، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أداء مالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية ، و بموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبينة بشكل أوفى في فقرة " مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية " . إننا مستقلون عن البنك طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية بالإضافة الى المتطلبات السلوكية في سلطنة عمان ذات الصلة بأعمال مراجعة القوائم المالية حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات و قواعد مجلس معايير السلوك الدولية . وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن مسائل المراجعة الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

إنخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل

راجع الإيضاح ٣-٤ أو ١-٤ و ٧ و ٣٢-١

إن انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل هو مجال حكمي إلى حد كبير نظراً لمستوى التقدير الذي تطبقه الإدارة لتحديد مقدار مخصص الانخفاض في القيمة. نظراً لأهمية القروض والسلفيات والتمويل وما يرتبط بها من تقديرات غير مؤكدة ، يعتبر هذا الأمر مسألة مراجعة رئيسية.

يتم تطبيق الأحكام لتحديد المعايير والافتراضات المناسبة المستخدمة لحساب انخفاض القيمة.

يكون مخصص انخفاض القيمة المجمع بناء على التقديرات بما في ذلك نسبة التخلف عن السداد التاريخية وفترة ظهور الخسارة (أي الفارق الزمني بين وقوع الحدث الذي يتسبب في نهاية المطاف في التأخر عن الشطب الفعلي) لقروض الشركات على وجه الخصوص.

يتم تقدير مخصصات انخفاض القيمة المحددة من قبل الإدارة عند ظهور دليل موضوعي على انخفاض القيمة. وتمارس الإدارة الحكم في تحديد كمية الخسارة بناء على مجموعة من العوامل مثل تقييم الضمانات للإقراض المضمون و التدفقات النقدية المستقبلية لعملاء قروض الشركات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الإدارة على الأخطار الجوهرية بشكل فردي والتي إما استمرت ، أو أصبحت معرضة لخطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي.

ردنا

شملت إجراءات المراجعة الذي قمنا بإجرائها تقييم الضوابط الرقابية المختارة على عمليات الموافقة والتسجيل والمراقبة للقروض والسلفيات والتمويل واختيار ضوابط على المخصصات المحددة والجماعية لانخفاض القيمة بما في ذلك الضوابط الآلية على حساب الأيام التي مضت على موعد استحقاقها. وكجزء من إجراءات اختبار الضوابط الرقابية، قمنا بتقييم ما إذا كانت الضوابط المختارة تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال على مدار السنة.

هذا وبالإضافة إلى اختبار الضوابط الرقابية ، فإننا قمنا بالإجراءات التالية من بين إجراءات أخرى ؛

- بخصوص مجموعة مختارة من القروض والسلفيات والتمويل ، فقد تم دراسة مدى ملائمة استنتاج البنك فيما إذا كان حدث انخفاض في القيمة.
- بخصوص مجموعة مختارة من القروض والسلفيات والتمويل عندما حددت الإدارة وقوع انخفاض في القيمة ، فقد تم دراسة مدى ملائمة مخصصات انخفاض القيمة المقدرة التي سجلها البنك.
- بالنسبة للمخصصات الجماعية لانخفاض القيمة التي وضعها البنك: تم دراسة مدى ملائمة تصميم النماذج المستخدمة لتقديرها، وكذلك مدى معقولية الافتراضات الرئيسية الكامنة من خلال إعادة حساب مخصصات الانخفاض في القيمة الجماعية. و ؛
- عن طريق أخذ عينة ، تم التحقق من دقة إدخال البيانات التاريخية إلى النماذج بالرجوع إلى السجلات المحاسبية الأساسية.

كما قمنا بدراسة مدى كفاية إفصاحات البنك فيما يتعلق بانخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل.

مسائل أخرى

لقد تمت مراجعة القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ عن طريق مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٧.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات التالية والمتضمنة في التقرير السنوي ، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقارير مراجعينا عنها ؛

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة
- القوائم المالية لبنك الهلال للخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير الحوكمة
- تقرير بازل الإفصاح الثاني الركيزة الثالثة والإفصاح الثالث للبنك
- تقرير بازل الإفصاح الثاني الركيزة الثالثة والإفصاح الثالث لبنك الهلال للخدمات المصرفية الإسلامية

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استنادا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهريا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على مواصلة عملياته طبقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم يعتزموا تصفية البنك أو وقف عملياته، أو أنه لا يوجد لديهم بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستتمكن دائما من كشف الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديا أو كليا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمّد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لأجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

• صياغة أستاناج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة البنك على مواصلة عملياته طبقا لمبدأ الإستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت الإنتباه في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. أستاناجنا يستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البنك يتوقف عن مواصلة عملياته طبقا لمبدأ الإستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للمراجعة وتوقيتته، ونتائج المراجعة الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي جوانب قصور هام في ضوابط الرقابة الداخلية رأيناها أثناء عملية مراجعتنا.

كما نقدم إقرارا إلى مجلس الإدارة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل مراجعة رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير مراجعتنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوقُ فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

نحن نرى أن القوائم المالية للبنك عن العام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال؛
- المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.



بول كالاهان

٨ مارس ٢٠١٨